

بأنه لا يفرق بين الابدان والاشياء

كذا في سائر **قوله** الامكان قديم الاحكام تنبيهها على انه بنسبه التقدير
في الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقادير **قوله** اما الاحكام والا
لم يتقرر للمساواة مع النسبة ايضا لانه لا فضيله لكلمة الاوساط
فان يصدر عن اليلين مساويا لا يكون فهو ككلمة بقدرتها كذا في شرح
الشريف للمتاح وفيه بحث انه عدم الاختصاص انما يكون اذا قصد
اليلين المتخبرين عن الترتيب وليس بتعيينه بجزائره في المقصودات
وخصوصيات ليدراها عن اليلين واما اليلين فمن حقه ان يراعيها
ويشير اليها مع كونها متساوية من حيث اللفظ لا ان يتكلم في مراده
ليس بديعا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتراكه
في خواص قلت كونه من متعارفهم يشهد بوجوده حقا من حيث
المساواة فاما **قوله** لا يتكرر الختق لم يتقرر على قوله الا
بالنا على امر عر في علو قفه **قوله** اي لا يمكن الخ يشير الى انه لا يتبع
في كون الكلام من جزا كونه زائدا على كل من اخر ولذا الكلام في كونه
انفصاف **قوله** ان يرب من جزا الخ اي كونه من مسبب اليه لتمايز
وتنصيف وتلك الاوساط اول بذلك هذا حاصل كلام السيد
قوله وهو متعارف الاوساط قد يقال قد يتعمد تعارفا للاوساط
بان يتعارفوا عن اثنين من معنى واحد احد هما ازيد من الاخرى
من غير زائد في المعنى في المختار منها كان كماله يتفاوت باعتبار
او يعقوب وانما يتم بالانقسام على ما قال فان ذلك قد يندفع
بقوله ان لا يتعدون في قايده المعنى على اختلاف العيار في
قوله ولا غاية الهامية اي **قوله** يخرجها عن حكم التفتيق
التفتيق صوت الراء في غنمه وقد تغنى الراءي بغمه بالكسر
تغنيا وبقا ونعتا اى صاح لها وزجرها وحكي ابن كيسان تغوى
الغول ايضا يعيل غير محبة **قوله** من عبارة المتعارف اي من عبارة
الكلام المتعارف وكلماته والاضافة بيانية **قوله**

والاطناب

182

والاطناب الخ الاطناب على اصطلاح السكاكي مع المساواة كما سيحكي
وهذا التفسير لا يلائمه اللفظ لان يقال هذا على اصطلاح اخر
قوله اي الى كون عبارة المتعارف الخ لم تنل اقل كونه اقل من
عبارة المتعارف مع انه المذكور فيهما سبق لان هذا صريح معنى الاختصار
فلا وجه للعول بوجوه الاختصار اليه واما حرب السبق فيمن كان
هذا المعنى ايضا قد سبق صفا وهذا الكلام في قوله واخر على كون المقام
خلفها بالسطح كما ذكرنا في **قوله** وهو غلط لا يتقرب اليه
لان من كان يقال سرج كون هذا الكلام موجزا ان المقام خلقه
من متعارف الاوساط لان لا يحظر ان هذا الكلام على متعارفهم
في قول بوجه هذا الكلام الى ما ذكره الشايع **قوله** واما ان
بالنسبة الى مقتضى المقام فان قلت اذا كان المقام خلت بالسطح كانت
هذا الموجز الذي ذكره غير مطاولة ولا يكون بديعا فدل مقتضى ظاهر
الاسطر لكن عدل عنه لغرض كالتبيين على فصوله اربعة عن وصف
اعترا على الشباب والمام المستب **قوله** وللحاجر معنان كذا
في المطول ثم قال به ذلك وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق
بين الاحكام والاختصار وان الاحكام ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى الكلام المقام وهو وهم
لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف
ايضا نعم لو قيل الاحكام اختصارا اصطلاحا لانه لم يطله على ما هو
بالنسبة الى مقتضى المقام لم يعبر عن الصواب التي قاله ابن تينى **قوله**
فلم ان الاحكام معنيين الخ هذا مبني على ما ذكره الريدى وغيره من انه
لا فرق بين الاحكام والاختصار عند السكاكي وقوله فيما سياتي نعم
لو قيل الاحكام اختصارا لانه لما قاله الله سبحانه ان تينى **قوله** وفيه
تفردى فيما قاله السكاكي **قوله** نسفا عوم من وجهه لثما دفعا
فما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما انما قيل رب

195